

12-15-2021

الدعوى الكيدية في الفقه الإسلامي "مفهومها، أسبابها و طرق علاجها" The malicious lawsuit in Islamic jurisprudence: it's concept, causes, and methods of treatment

Fatima Mahmoud Al-Salman
-, balama1998@yaoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Al-Salman, Fatima Mahmoud (2021) "الدعوى الكيدية في الفقه الإسلامي "مفهومها، أسبابها و طرق علاجها" The malicious lawsuit in Islamic jurisprudence: it's concept, causes, and methods of treatment," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 17 : Iss. 4 , Article 4.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss4/4>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

الدعوى الكيدية في الفقه الإسلامي

"مفهومها، أسبابها وطرق علاجها"

د. فاطمة محمود السلطان*

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/١٢/١٧ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢٠/٩/٢٠ م

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان المقصود بالدعوى الكيدية، وذكر أسبابها، وتوضيح طرق علاجها في الفقه الإسلامي، وتناولت تعريف الدعوى الكيدية، والأمثلة عليها، ونصوص تحريمها، وطرق علاجها في الإسلام. وخلصت الدراسة إلى الأمور الآتية:

- إن الدعوى الكيدية باطلة ومردودة، وقد حرّمها نصوص الشريعة الإسلامية.
- إن ما اشتمل عليه تاريخ المسلمين من الدعاوى الكيدية هو عدد قليل جداً؛ نتيجة لمعالجة الإسلام لهذه الدعاوى، وتطبيق العقوبات الرادعة لها.

The malicious lawsuit in Islamic jurisprudence: it's concept, causes, and methods of treatment

Abstract

This study aims to clarify what is meant by malicious lawsuit and to explain ways of treating it in Islamic Jurisprudence.

The study proved that the malicious lawsuit is null and void Islam has forbidden it. And that what was included in the history of Muslims from malicious claims is very few because Islam tackled them and applied deterrent penalties.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن الشريعة الإسلامية أمرت بالإنصاف والعدل، فقال ﷺ: **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾** [النحل: ٩٠] وحرمت الظلم والعدوان، والإضرار بالآخرين، من خلال مخاصمتهم بالباطل والادعاء عليهم بغير حق كذبا وبهتاناً، وما حرمت الشريعة الإسلامية الظلم والعدوان إلا لما فيهما من إلحاق الضرر بالأبرياء، واتهامهم ظلماً وزوراً، وقد تطرق الفقهاء لأحكام هذه الدعاوى الباطلة والكيدية فبيّنوا حكمها، وعقوبتها، وذلك لمنعها أو الحد منها، وقد رغبت في البحث بالدعوى الكيدية للتعرف على ماهيتها وحكمها وطرق معالجتها في الإسلام، وأسأل الله أن يوفّقني للصواب في

* باحثة.

Balama1998@yaoo.com

الدعوى الكيدية في الفقه الإسلامي

هذا العمل، إنّه ولي ذلك والقادر عليه، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأمور الآتية:

- بيان حقيقة الدعوى الكيدية.
- إيراد الأمثلة على الدعوى الكيدية في التاريخ الإسلامي.
- ذكر أسباب الدعوى الكيدية.
- بيان طرق معالجة الدعوى الكيدية في الإسلام.

مشكلة البحث.

تنبثق مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما حقيقة الدعوى الكيدية؟
- هل يوجد أمثلة على الدعوى الكيدية من تاريخ المسلمين السابقين؟
- ماهي أسباب الدعوى الكيدية؟
- ما هي طرق معالجة الدعوى الكيدية في الإسلام؟

حدود المشكلة.

يقتصر الجهد في هذا البحث على بيان مفهوم الدعوى الكيدية، وأسبابها، وبيان طرق معالجتها، والتدليل بالأمثلة على هذه الدعاوى دون الالتفات إلى غير ذلك من الموضوعات التي تتصل بهذا الموضوع خشية الإطالة.

فرضيات البحث.

ينطلق البحث من فرضية وهي أنّ الدعوى الكيدية دعوى باطلة مردودة ويسعى هذا البحث إلى إثبات صدق هذه الفرضية أو خطئها.

منهج البحث.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على:

- المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء مادة الدراسة وجمعها من الكتب الفقهية ومن الكتب المتخصصة في القضايا والأحكام.
- المنهج المقارن: من خلال عرض الآراء الفقهية من مظانها، وترتيب الأدلة والترجيح بينها، وتخريج الأحاديث المستدل بها لكل رأي.

الدراسات السابقة.

- الدعوى الكيدية في الفقه والنظام السعودي: دراسة مقارنة تطبيقية، صالح بن محمد السويدي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، ولم تذكر الرسالة طرق معالجة الإسلام للدعوى الكيدية، وقد سعت هذه الدراسة لبيان هذا الجانب.
- الدعوى الكيدية دراسة مقارنة خالد الوديناني، ولم تتطرق هذه الدراسة -أيضاً- لطرق علاج الإسلام للدعوى الكيدية.
- الشكوى الكيدية وما يترتب عليها من عقوبات شرعية، سعد بن ناصر الشثري، جامعة الملك سعود، وأيضاً لم تذكر هذه الدراسة طرق معالجة الإسلام للدعوى الكيدية.
- وقد سعت الباحثة في هذه الدراسة إلى بيان طرق معالجة الدعوى الكيدية في الإسلام.

خطة البحث.

التمهيد.

المطلب الأول: مفهوم الدعوى الكيدية لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: نصوص تحريم الدعوى الكيدية.

المطلب الثالث: أمثلة على الدعوى الكيدية في التاريخ الإسلامي.

المطلب الرابع: أسباب الدعوى الكيدية.

المطلب الخامس: طرق علاج الدعوى الكيدية في الإسلام.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

المطلب الأول: مفهوم الدعوى الكيدية لغة واصطلاحاً.

قبل تعريف الدعوى في الاصطلاح لابد من بيان المعاني اللغوية التي يستعمل فيها هذا اللفظ، وذلك لتوضيح العلاقة بينه وبين المعنى الاصطلاحي.

الدعوى لغة: اسم مشتق من الادعاء، وهو المصدر، أي: أنها اسم لما يدعى وتجمع على دعاوى بفتح الواو، وكسرهما دعاوي^(١).

وتطلق على عدة معان، منها:

أولاً: **الطلب:** تقول ادعيت، أي: طلبته لنفسي^(٢).

ثانياً: **التمني:** تقول: ادعيت الشيء أي: تمنيته^(٣).

ثالثاً: **الدعاء:**^(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] والدعاء: هو الرغبة إلى الله فيما عنده من الخير، والابتهاج إليه بالسؤال^(٥).

رابعاً: **الزعم:** يقال: ادعيت الشيء، أي: زعمته لي حقا كان أو باطلا^(٦).

وترى الباحثة أن هذه المعاني ترجع إلى معنى واحد وهو "الطلب".

الدعوى في الاصطلاح: عرّف الفقهاء الدعوى بعبارات مختلفة:

فالحنفية عرفوها بأنها: "مطالبة حق مجلس من له الخلاص عند ثبوته"^(٧).

والمقصود بالحق أن يكون من حقوق العباد، والمقصود بمن له الخلاص القاضي^(٨).

ويؤخذ على هذا التعريف أنه غير مانع من جهة أنه يدخل فيه دعوى الفضولي فإنه يطالب بحق على غيره لدى الحاكم، ولكنه يطالب لغيره، لا لنفسه ولا لمن يمثله، وهي دعوى غير صحيحة اصطلاحاً، وإن كانت داخلة في المفهوم اللغوي للدعوى، والمطلوب هو تعريف الدعوى الشرعية، فكان الأصح أن يقال في تعريف الدعوى أنها "طلب إنسان حقا له أو لمن يمثله على غيره لدى الحاكم"^(٩).

وعرفها المالكية بقولهم: الدعوى: "طلب معين أو ما في ذمة معين أو ما يترتب عليه أحدهما معتبرة شرعا لا تكذيبها العادة"^(١٠).

ويؤخذ على هذا أنه غير مانع لدخول الدعوى بمعناها اللغوي فيه؛ وذلك لعدم تقييد الطلب بكونه في مجلس القضاء، فهذا هو الفرق الجوهرى بين الدعوى بمعناها الاصطلاحى، والدعوى بمعناها اللغوي، فكان ينبغي ذكر ذلك، خصوصا أن التعريف تعرض لذكر شروط أخرى مثل كونها ذات أهمية معقولة، وأن لا تكذيبها العادة^(١١).

وعرفها بعض الشافعية بأنها: "إخبار عن وجوب حق للمخبر على غيره عند حاكم ليلزمه به"^(١٢).

وهذا التعريف يختلط بمفهوم الدعوى في اللغة؛ فإنها خبر يدل على طلب مضمون للمخبر، وينبغي تقييده بكونه في مجلس القضاء^(١٣). وقال بعضهم لا ضرورة لتضمين التعريف ما يدل على مضمون الإخبار؛ لأنّ هذا مفهوم من كون الإخبار في مجلس القضاء، فهو سبيل لاقتضاء الحقوق وحمايتها والفصل بين المتخاصمين^(١٤).

وذهب الحنابلة الى أنها: "إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته"^(١٥).

ويؤخذ على هذا التعريف أنه غير مانع؛ لأنه لا يفرق بين الدعوى بمعناها اللغوي، والدعوى بمعناها الشرعي، فقد أغفل ذكر المكان الذي يجب إنشاء الإضافة فيه، وهو مجلس القضاء، والمطلوب هو تعريف الدعوى المعتبرة في نظر الشارع لا الدعوى مطلقا^(١٦)، كما أنّ هذا التعريف يحصر الدعاوى في نوعين فقط وهي: دعوى العين بقوله "في يد غيره" ودعوى الدين، بقوله "أو في ذمته".

وبعد استعراض التعريفات تميل الباحثة الى أنّ الدعوى هي: "طلب حق أو حمايته بالأصالة، أو النيابة في مجلس القضاء".

(والطلب): من التصرفات القولية، والدعوى بطبيعتها تصرف قولى مشروع، يكون بوسيلة القول، ويجوز أن يتم بواسطة الكتابة، أو الإشارة عند عدم القدرة على اللفظ أو الكتابة^(١٧).

والحق بمفهومه الواسع يشمل الحق الوجودي والعدمي، ويقصد بالوجودي: مختلف أنواع الحقوق كالملكية وغيرها، وبالعدمي: حق الإنسان في أن لا يتعرض أحد لحقه الوجودي.

(بالأصالة أو النيابة)، يعني: طلب إنسان حقا له أو لمن يمثله على غيره^(١٨).

(في مجلس القضاء)، أي: لدى القاضي، وهو قيد يميز الدعوى بالمفهوم الاصطلاحي عن الدعوى بالمفهوم اللغوي، فإنها في اللغة غير مقيدة بمكان معين، وفي الشرع لا توجد إلا إذا أنشئت في مجلس القضاء، ثم إن هذا القيد يخرج به كل تصرف قولي لا يشترط لصحته ووجوده أن يكون في مجلس القضاء، كالعقود وغيرها^(١٩)، ويميز الدعوى عن غيرها من التصرفات التي يشترط لصحتها حدوثها في مجلس القضاء كالشهادة والإقرار فإنها ليست مطالبة بحق^(٢٠).

الكيد لغة: كاد كيدا من باب خدعة، ومكر به والاسم مكيدة^(٢١) والكيد إرادة مضرة الغير خفية^(٢٢) ويقال كاد له: احتال^(٢٣)، والكيد: المكر^(٢٤).

وعرّفه ابن فارس بقوله: "كيد" الكاف، والياء، والدال، أصل صحيح يدل على معالجة لشيء بشدة، والكيد المعالجة، قالوا: وكل شيء تعالجه فأنت تكيده^(٢٥).

وخلاصة المعاني اللغوية للكيد أنه يأتي بمعنى "المكر وإرادة مضرة الغير خفية".

الكيد اصطلاحاً: عرّفه السيوطي بأنه: إرادة متضمنة لاستتار ما يراد عن يراده^(٢٦).

وعرّفه الجرجاني بأنه: إرادة مضرة الغير، وهو من الخلق: الحيلة السيئة، ومن الله: التدبير بالحق لمجازاة أعمال الخلق^(٢٧)، وكذا عرّفه المناوي^(٢٨).

وأضاف الأصفهاني بأنه ضرب من الاحتيال^(٢٩).

وبعد استعراض المعاني اللغوية والاصطلاحية للكيد نلاحظ أنّ هناك توافقا بينهما حيث اشتمل كل من المعنيين على معنى "الحيلة والتأمر خفية".

مصطلح الدعوى الكيدية: هي دعوى يقيمها المدعي من غير حق بل يطالب بأمر لا حق له فيه في مجلس القضاء^(٣٠).

أي: أنّ المدعي يطالب بحق له على غيره بغير وجه حق -ظلما وزورا- في مجلس القضاء، أي: لدى القاضي.

وقد جاءت النصوص الشرعية بتحريم هذه الدعوى الباطلة، وهو ما سأتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: نصوص تحريم الدعوى الكيدية.

الدعوى الكيدية: هي من باب الدعوى بالباطل، وقد وردت النصوص الشرعية في تحريم الدعوى بالباطل ومن ذلك:

أولاً: قوله ﷺ: "من ادعى ما ليس له فليس منا وليتوبأ مقعده من النار"^(٣١) وجه الدلالة: دل الحديث على تحريم دعوى ما ليس له في كل شيء سواء تعلق به حق لغيره أم لا^(٣٢).

ثانياً: ما روي عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: "قال رسول الله ﷺ: "من خصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط حتى ينزع"^(٣٣).

وجه الدلالة: أفاد الحديث الوعيد لمن انشأ خصومه في باطل مع علمه بذلك بالعقوبة مما يجعل هذا الفعل كبيرة من كبائر الذنوب^(٣٤).

ثالثاً: ما روى ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: "من أعان على خصومة بظلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع"^(٣٥).

وجه الدلالة: أفاد الحديث الوعيد لمن أنشأ خصومة في باطل، أو أعان على خصومة وظلم، مع علمه بذلك^(٣٦).

رابعاً: ما روي عن أنس رضي الله عنه، قال: سئل النبي ﷺ عن الكبائر، قال: "الإشراك باللَّه، وعقوق الوالدين، وقتل النَّفس، وشهادة الزُّور"^(٣٧).

وجه الدلالة: أنّ الله حرم شهادة الزور وجعلها من الكبائر^(٣٨) والدعوى الكيدية هي دعوى كاذبة تشتمل على قول الزور وشهادة الزور.

مما تقدم من نصوص يتبين لنا أنّ الاسلام اجتث الدعوى الكيدية بتحريم أهم عواملها وهو الكذب وقول الزور وشهادة الزور.

المطلب الثالث: أمثلة على الدعوى الكيدية في التاريخ الإسلامي.

يشتمل التاريخ الإسلامي على عدد قليل من الدعاوى الكيدية؛ لأنّ العقوبات في الشريعة الإسلامية كانت مطبقة وراذعة لكل من تسول له نفسه الكذب واتهام الآخرين بالباطل، ومن هذه الأمثلة:

المثال الأول:

وهو ما ذكره ابن القيم من أنّ امرأة من الأنصار جاءت الى عمر بن الخطاب صارخة تشتكي شابا اعتدى عليها فسأل عمر النساء فقلن له: إنّ ببدنها وثوبها أثر المني، فهم ليعاقب الشاب فجعل يستغيث ويقول يا أمير المؤمنين، تثبت في أمري فإني و الله ما أتيت فاحشة وما هممت بها وهي من راودتني عن نفسي فاعتصمت، فاحتر سيدنا عمر، وسأل سيدنا علي ما ترى في أمرهما فنظر سيدنا علي ما على الثوب ثم دعا بماء حار شديد الغليان فصب على الثوب فجمد ذلك السائل فأخذه واشتمه ثم ذاقه، وإذا به بيض فزجر المرأة فاعترفت أنها كانت تهواه فلما لم يساعدها احتالت عليه، فأخذت بيضة فألقت صفارها وصبت البياض على ثوبها وبين فخذها^(٣٩).

وجه الدلالة: أنّ اعتراف المرأة نتج عن قرينة قوية تشبه في وقتنا الحالي التحاليل في المختبرات العلمية، وهذا يدل على اعتبار هذه القرائن بوصفها دليلاً أمام القاضي ليأخذ به^(٤٠). وهذا المثال دليل على ضرورة التحقق والتثبت من صحة الدعوى، وإبطال الدعوى الكاذبة.

المثال الثاني:

عندما اشتكى أهل حمص واليهم سعيد بن عامر إلى عمر بن الخطاب بأنّه لا يخرج إليهم حتى يتعالى النهار، ولا يجيب أحداً بليل، وله يوم في الشهر لا يخرج فيه إليهم، وأنه تصيبه من حين إلى آخر غشية فيغيب عن في مجلسه فلما سأله سيدنا عمر عن هذه الأمور أجابه بأنّ سبب عدم خروجه حتى يتعالى النهار هو عدم وجود خادم لأهله فيكون في خدمتهم إلى أن تحين الصلاة ثم يتوضأ ويخرج إليهم، وإنّ سبب عدم إجابته لأحد بليل هو أنّه جعل الليل كله للعبادة

فاطمة السلمان

وجعل النَّهار لهم، أما عدم خروجه إليهم يوماً في كل شهر فهو عدم امتلاكه سوى ثوب واحد يغسله في هذا اليوم ويجففه، وأنَّ الغشبية التي كانت تصيبه سببها أنَّه كلما تذكر مصرع خبيب على يد قريش وعدم نصرته له في ذلك الوقت ظنَّ أنَّ الله لن يغفر له فتأخذه الغشبية، فقال سيدنا عمر: الحمد لله الذي لم يخيب ظني فيك^(٤١).

وجه الدلالة: أنَّ سيدنا عمر تحقق من الدعوى التي رفعها أهل حمص ضد سعيد بن عامر، ورد الدعوى بعد أن تبين كذبها^(٤٢). وفي ذلك دليل على جواز رد القاضي للدعوى الكيدية ابتداء إذا تبين له كذبها.

المثال الثالث:

شكوى أهل الكوفة لسعد بن أبي وقاص، فقد ثبت في صحيح البخاري أنَّ أهل الكوفة شكوا سعدا إلى عمر ﷺ وكانت الشكوى أنَّه لا يحسن الصلاة، فأرسل في طلبه ليسمع منه، فلما حضر أخبره سيدنا عمر بالشكوى فتعجب منها وقال: كنت أصلي فيهم صلاة رسول الله ﷺ لا أزيد ولا أنقص ثم بين ذلك بقوله: أصلي العشاء فأطول القراءة في الركعتين الأوليين، وأقصر القراءة في الركعتين الأخريين، فلما سمع عمر من سعد صفة صلاته وهينتها عرف أنَّها هي صلاة رسول الله، فقال مستبشراً ذلك الظنَّ بك يا أبا إسحاق ثم أرسل رجلاً إلى الكوفة، فلم يدع مسجداً إلا وسأل عنه فأنثوا عليه خيراً حتى دخل مسجداً لبني عبس، فقام رجل منهم وقال: أما إذ نشدتنا فإنَّ سعداً كان لا يسير بالسرية، ولا يقسم بالسوية، ولا يعدل في القضية، فدعا عليه سعد بقوله: اللهم إن كان عبدك هذا كاذباً، قام رياء وسمعة، فأطل عمره، وأطل فقره، وعرضه بالفتن، وكان بعد إذا سئل يقول: شيخ كبير مفتون، أصابتي دعوة سعد، قال عبد الملك: فأنا رأيت بعد، قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر، وإنَّه ليتعرض للجواري في الطرق يغمزهن^(٤٣).

وجه الدلالة: أنَّ سيدنا عمر تحقق من الشكوى التي رفعها أهل الكوفة ضد سيدنا سعد بن أبي وقاص، وردّها بعد أن تبين كذبها^(٤٤).

نلاحظ مما سبق أنَّ الدعوى الكيدية موجودة في المجتمع الإسلامي، ولكن بوقائع قليلة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب سنتعرف عليها في المطلب الآتي:

المطلب الرابع: أسباب الدعوى الكيدية.

تعود أسباب الدعوى الكيدية في الوقت الحاضر إلى الأمور الآتية:

أولاً: ضعف الوازع الديني، وتدني قيم الأخلاق لدى المدعي.

فالرقابة الذاتية مرتبطة بمخافة الله ومراقبته في السر والعلن؛ لأنَّ النفس أمارة بالسوء، واستشعار الإنسان لرقابة الله له سبيل لتعزيز الإيمان في نفسه وتزويدها بالقيم والأخلاق الفاضلة التي من أهمها الصدق مع نفسه ومع الآخرين، وعليه فإنَّ البعد عن الدين الإسلامي وأوامره وتعليماته يفتح الباب أمام الكذب والاستهانة بشهادة الزور مما يترتب عليه العديد من الدعوى الكيدية^(٤٥).

الدعوى الكيدية في الفقه الإسلامي**ثانياً: الرغبة في الاستيلاء على ما عند الناس؛ ظلماً وبهتاناً.**

يلجأ بعض ضعاف النفوس إلى الدعوى الكيدية؛ ليظفروا من خلالها بما ليس حقاً لهم ظلماً وبهتاناً، وعادة ما ترفع مثل هذه الدعاوى من أشخاص ضد أشخاص تربطهم علاقة فيما بينهم إما صلة قرابة أو شراكة في مال معين.^(٤٦)

ثالثاً: قصد الإيذاء وإلحاق الضرر المادي والمعنوي بشخص معين.

يلجأ البعض إلى الدعاوى الكيدية لإلحاق الضرر بغيرهم، فالدعوى الكيدية يقصد من ورائها الكيد بالخصم وإلحاق الضرر به^(٤٧). سواء أكان ذلك بانتقاص حقه وجده، أو رفض منحه هذا الحق، أو ابتزازه مادياً لمحاولة الحصول على تعويض مادي أو معنوياً بإلحاق الأذى والضرر بسمعته نتيجة اتهامات كاذبة مغرضة لا أساس لها من الصحة^(٤٨).

رابعاً: عدم جدوى بعض العقوبات في ردع المدعين كيدياً.

عدت الشريعة الإسلامية الدعاوى الكيدية إفكاً وبهتاناً وقول زور أو شهادة زور وأوجب تعزير صاحب الدعوى الكيدية بعقوبة تردعه عن تكرار فعلته وتكون بمثابة زجر لغيره، وحرصت على تعويض المتضرر من جراء الدعوى الكيدية، ومنحته الحق في تقاضي التعويض المادي عما وقع عليه من ضرر مادي ومعنوي كما أوقعت على كل من يتقدم بدعوى كاذبة عقوبة تكميلية زاجرة وهي عدم قبول شهادته؛ لئلا يتخذ من شهادة الزور وسيلة يتكسب بها ويساعد في وقوع مزيد من الدعاوى الكيدية^(٤٩)، ويترك مثل هذه العقوبات واستبدال الغرامات المالية بها يتجرأ كثير من ضعاف النفوس على مثل هذه الدعاوى.

المطلب الخامس: أساليب الإسلام في معالجة الدعوى الكيدية.

من أهم أساليب الإسلام في معالجة الدعوى الكيدية:

أولاً: **ترسيخ عقيدة التوحيد في نفس المسلم**؛ فهو يشعر بالرقابة الذاتية المرتبطة بمخافة الله ﷻ ومراقبته في السر والعلن^(٥٠) حيث أكد القرآن الكريم للمخلوق أن جميع أفعاله وتصرفاته مرئية، ومراقبة من قبل الله ﷻ وأنه سوف يحاسب على هذه التصرفات والأفعال في الدنيا والآخرة قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣].

وقد حدد النبي ﷺ معالم الرقابة الذاتية في حديث جبريل ﷺ حينما قال جبريل: ما الإحسان؟ فقال ﷺ: "أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك"^(٥١) لذلك فإن من يشعر برقابة الله يعلم أن كذب دعواه واشتمالها على الزور والبهتان تعرضه لعقوبات أخروية شديدة، مما يجعله يمتنع عن مثل هذه الدعاوى الكاذبة.

ثانياً: الحث على الأخلاق الإسلامية:^(٥٢)

حث الإسلام على مكارم الأخلاق، ويعد خلق الصدق من أهم خصال الخير التي حث عليها الشرع قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] وقال -عليه الصلاة والسلام-: (عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم

والكذب، فإنَّ الكذب يهدي إلى الفجور، وإنَّ الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً^(٥٣)

فالحديث السابق يحذر من الكذب ويوضح خطورة ما يؤول إليه من عقوبة، وهو متحقق في الدعاوى الكيدية؛ لما تتضمنه من اتهامات كاذبة، وادعاءات باطلة مشتملة على قول الزور وشهادة الزور.

ثالثاً: التحقق من صدق الدعوى أو كذبها.

لابد أن يكون القاضي حريصاً على التحقق من صدق أو كذب الدعوى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] قيل: إنَّ هذه الآيات نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط عندما بعثه النبي إلى بني المصطلق فلما سمعوا به ركبوإ إليه، فلما سمع بهم خافهم فرجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره أن القوم قد ارتدوا وهموا بقتله، ومنعوا صدقاتهم، فبعث النبي إليهم خالد بن الوليد، وأمره أن يتثبت ولا يعجل فلما وصل خالد إليهم بعث عينونه يستطلعون الخبر، فلما عادوا أخبروه بأن القوم على إسلامهم، وأنهم سمعوا آذانهم وصلاتهم، فلما أصبحوا أتاهم خالد ورأى صحة ما ذكره فعاد إلى نبي الله ﷺ فأخبره^(٥٤).

فالنبي ﷺ لم يتعجل بالحكم إنما تأنى؛ كي يتأكد من صحة الدعوى أو كذبها وبذلك يكون قد رسم للقضاة من بعده نهجا يسيرون عليه في أقضيتهم وهو ضرورة التثبت من صحة الخبر أو كذبه وإن أشارت الدلائل الأولية إلى صحته، وكذلك يمكن التحقق من صدق الدعوى أو كذبها من خلال عدة أمور منها:

- اعتراف المدعي بأن دعواه كانت كيدية، وأن ما ادعاه باطل في حقيقته^(٥٥) وقد ورد في شرح مجلة الأحكام، أنه إذا ادعى المدعي على آخر، فأقام المدعى عليه بينة بأن المدعي قد أقر بأنه مبطل في دعواه أو أنه قال: إنَّ شهودي كاذبون أو ليس لي عند المدعى عليه أي شيء فيكون قد دفع دعوى المدعي^(٥٦).
- تكرار المطالبة في دعوى منتهية بحكم شرعي^(٥٧)؛ ولذلك قرر العلماء أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد^(٥٨).
- قال الرحيباني: "حكم الحاكم يرفع الخلاف من حيث لا يسوغ للمخالف نقضه سدا للنزاع وقطعا للخصومات"^(٥٩).
- الدعوى التي يجزم باستحالتها^(٦٠).

قال الماوردي: "وأما الدعوى الكاذبة فهي المستحيلة، كمن ادعى وهو بمكة أنه نكح بالأمس فلانة بالبصرة أو ادعى أن فلانا جرحه هذه الجراحة في يومه وفلان غائب، إلى نظائر هذا من الدعاوى الممتعة فتكون كاذبة يقطع بكذب مدعيها لا يسمعها الحاكم وإن صدقه الخصم عليها لاستحالتها وتزول بها عدالة المدعي للعلم بكذبه^(٦١).

وأكد الشوكاني كلام الماوردي بقوله: "لا تسمع دعوى تقدم ما يكذبها"^(٦٢) ويشير ابن القيم إلى عدد من الدعاوى التي يردها القاضي مما يمكن معه من جعلها من الدعاوى الكيدية فيقول: "... يد يعلم أنها محقه عادلة فلا تسمع الدعوى عليها، كمن تشاهد في يده دار يتصرف فيها بأنواع التصرف من عمارة وخراب وإجارة وإعارة مدة طويلة من غير منازع ولا مطالب، مع عدم سطوته وشوخته فجاء من ادعى أنه غضبها منه واستولى عليها بغير حق وهو يشاهده في هذه المدة الطويلة ويمكنه طلب خلاصها منه ولا يفعل ذلك، فهذا مما يعلم فيه كذب المدعي وأن يد المدعى عليه محقه^(٦٣).

رابعاً: التحذير من العقوبة الأخروية للدعوى الكاذبة.

فقد جاءت الشريعة الإسلامية بالإنصاف والعدل، وتحريم الظلم والعدوان قال ﷺ: **(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ)** [النحل: ٩٠]، وقال -عليه الصلاة والسلام- فيما يرويه عن ربه ﷻ أنه قال: "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا..."^(٦٤).

ومن ذلك تحريم الإضرار بالآخرين، والاعتداء عليهم، من خلال مخاصمتهم بالباطل، والادعاء عليهم بغير حق كذباً وبهتاناً، وما حرمت الشريعة الإسلامية الظلم والعدوان إلا لما فيهما من إلحاق الضرر بالأبرياء، واتهامهم بما هم برآء منه، وقد حذر الرسول ﷺ من هذا الفعل وبين عقوبته الأخروية بقوله: "إِتَمَّ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ وَإِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ عَلَىٰ نَحْوِ مَا أَسْمَعُ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ يَأْتِي بِهَا أَطْطَامًا فِي عُنُقِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^(٦٥).

وما الدعوى الكيدية إلا ظلم للناس واتهامهم بهتاناً وزوراً، فتدخل ضمناً في ما حذر منه رسول الله ﷺ وبين عقوبته.

خامساً: عزل المدعى عليه - إن كان صاحب ولاية - وإن لم يثبت عليه شيء إذا اقتضت المصلحة ذلك.

فقد عزل عمر بن الخطاب سعد بن أبي وقاص عندما اشتكى أهل الكوفة عليه، والذي يظهر أن عزله كان حسماً لمادة الفتنة، ففي إحدى روايات الحديث: " قال عمر: لولا الاحتياط وأن لا يتقي من أمير مثل سعد لما عزلت"^(٦٦).

سادساً: إيقاع العقوبة بالمدعى إذا ظهر كذبه.

ذكر فقهاء الشريعة أن القاضي مخول بتعزيز المدعى إذا تبين أن دعواه كيدية القصد منها إلحاق الأذى والضرر بالمدعى عليه، قال البهوتي: إذا ظهر كذب المدعى في دعواه بما يؤدي به المدعى عليه عزر؛ لكذبه وأذاه للمدعى عليه^(٦٧). وقال ابن فرحون: من قام بشكية بغير حق أو ادعى باطلاً فينبغي أن يؤدب وأقل ذلك بالحبس؛ ليندفع بذلك أهل الباطل واللدن عن هذا الإيذاء^(٦٨).

وللقاضي أن يقدر العقوبة بما يراه مناسباً لردع المدعى، وذلك بما يتناسب مع حجم الضرر الذي تسبب فيه للمدعى عليه، وهذا ما بيّنه النووي بقوله: وقد ترك للقاضي تقدير العقوبة التعزيرية بما يقتضيه اجتهاده من توبيخ للمدعى وإغلاق القول عليه، أو الضرب، والحبس بحسب جسامة الضرر وحال المدعى؛ لأن المقصود من التعزير الزجر، وأحوال الناس مختلفة فيه^(٦٩).

وكذلك على القاضي مراعاة حال المدعى عليه، فإن كان من أهل الصلاح ولا يعرف بما نسب إليه من تهم عزر المدعى بما يدفع شره وأذاه عن أهل الصلاح^(٧٠).

فقد ورد عن أبي حنيفة فيمن قال لغيره: يا فاسق، يا لص، فإن كان المدعى عليه من أهل الصلاح ولا يعرف بذلك فعلى القاذف التعزير؛ صيانة لسلطة أهل الشر والعدوان على أعراض البراء الصالحاء^(٧١).

والتعزير أمر متقرر عند الفقهاء والدعوى الكيدية معصية، والتعزير يشرع في كل معصية لا حد فيها^(٧٢).

يقول الكاساني: والتعزير سبب وجوبه ارتكاب جنائية ليس لها حد مقدر في الشرع سواء كانت الجنائية على حق الله أو على حق العبد بأن أذى مسلماً بغير حق بفعل أو بقول^(٧٣).

وللمدعي عليه المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب الدعوى الكيدية^(٧٤).

وقد اختلف الفقهاء في التعويض المالي عن الضرر المعنوي على قولين:

القول الأول: لا يجوز المطالبة بالتعويض عن الضرر المعنوي وهو قول الحنفية^(٧٥) والمالكية^(٧٦) وبعض العلماء المعاصرين^(٧٧) واستدلوا لقولهم بالأدلة الآتية:

– **الدليل الأول:** إن الضرر المعنوي لا قيمة له، فقد ورد عن أبي حنيفة أنه قال لا قيمة لمجرد الألم، وقال صاحب المبسوط: "وكذا الحال فيمن شتم شتيمة لا يجب عليه الأرش باعتبار الإيلام الذي حل فيه"^(٧٨).

– **الدليل الثاني:** جعل التعويض عما يشين الإنسان في عرضه بالمال يعد من باب أخذ المال على العرض فقد جاء في مواهب الجليل "ومن صالح من قذف على شقص أو مال لم يجر وردد، ولا شفعة فيه بلغ الإمام أم لا"^(٧٩).

– **الدليل الثالث:** إعطاء المال في هذا النوع من الضرر لا يرفعه ولا يزيله فأخذ المال فيه عند جرح الشعور أو تلم الشرف لا يعود به كلاهما إلى ما كانا عليه من سلامة^(٨٠).

القول الثاني: جواز التعويض المالي عن الأضرار المعنوية، وهو قول الشافعي^(٨١) وبعض العلماء المعاصرين ومنهم وهبه الزحيلي^(٨٢) ومحمد فوزي فيض الله^(٨٣) والدريني^(٨٤) وقد ذكر الزحيلي أن بعض الفقهاء يرى لزوم التعويض عن الضرر الأدبي ثم قال: "وهذا هو الرأي المتفق في تقديرنا مع الروح العامة للنصوص الشرعية التي تمنع الضرر بجميع أنواعه وترمم آثاره، وتسائر المصالح حسب كل زمان ومكان"^(٨٥).

وتطرق الدكتور الزحيلي إلى الاعتداء على حق المؤلف، فذكر أنها سرقة موجبة لضمان حق المؤلف وتعويضه عن الضرر الأدبي الذي أصابه^(٨٦).

وعرّف الدكتور محمد فوزي الضرر المعنوي فقال: "وتعريف الضرر الذي ذكرناه هو إلحاق مفسدة بالآخرين يمكن أن يشمل هذه الأنواع من الأضرار، بل ربما كانت هذه الأضرار أوقع وأبلغ في الضرر الأدبي من الأضرار المادية وأولى منها بالتعويض"^(٨٧).

وقال الدريني: "إذا أصاب المضرور ضرر معنوي أو أدبي فإنّ قواعد الشرع لا تأبى تقدير التعويض عنه"^(٨٨).

استدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

أولاً: قول الرسول ﷺ "لا ضرر ولا ضرار"^(٨٩).

وجه الدلالة: نفى النبي الضرر مطلقاً سواء كان مادياً أو معنوياً^(٩٠) فكما أنه لا يجوز إيقاع الضرر المادي فكذلك لا يجوز إيقاع الضرر المعنوي، وإذا كان محرماً كان واجب الضمان كغيره من الأضرار التي تعاضدت أدلة الشرع على جواز التعويض عنها^(٩١).

ثانياً: حادثة المرأة المغيبة التي استدعاها سيدنا عمر فبينما هي في الطريق فزعت فضررها الطلق فألقت ولدها فمات، فاستشار سيدنا عمر الصحابة فأشار بعضهم أن ليس عليك شيء إنما أنت مؤدب ووال، وصمت سيدنا علي فأقبل عليه سيدنا عمر

الدعوى الكيدية في الفقه الإسلامي

وقال: ما تقول؟ فقال إن كانوا قالوا برأيهم فقد أطاعوا رأيهم وإن كانوا قالوا في هوك فلم ينصحو لك، أرى أن ديتة عليك فإنك أفرعتها وألقت ولدها في سبيلك فعمل سيدنا عمر بقوله وأمره أن يقسمها في قریش^(٩٢).

وجه الدلالة: أنّ سيدنا علي رأى الضمان على سيدنا عمر؛ لأنه هو المتسبب في الخوف والإفزاع الذي جعل المرأة تسقط جنينها، والخوف عادة سبب للإسقاط، ولا شك أنّ الإفزاع والخوف هما من قبيل الضرر المعنوي^(٩٣). وإن فزعت المرأة فماتت لم تضمن؛ لأنّ ذلك ليس بسبب لهلاكها في العادة عند بعض الفقهاء^(٩٤). وعليه فإن سبب الضمان في هذه القصة هو اجتماع كل من الضرر المادي والمعنوي المتمثل في موت الجنين الذي سببه الفزع والخوف من السلطان.

الراجع:

تميل الباحثة إلى ترجيح أدلة القول الثاني -الفاعل بالتعويض عن الضرر المعنوي - لأنه أحياناً يكون الضرر فيه أبلغ من الضرر المادي بالإضافة إلى العقوبة التعزيرية؛ لأنّ بعض الجناة لا يؤثر فيهم الحكم بالتعويض المالي بقدر ما يؤثر فيهم العقوبة التعزيرية من سجن وغيره، كما أن شفاء النفس وإزالة الغل لا يتحقق بإعطاء المضروب التعويض المادي فقط، وعليه لا بد في الدعاوى الكيدية من عقوبة تعزيرية رادعة بالإضافة إلى تحميل المدعي جميع نفقات الدعوى وأجرة المحامي؛ حتى ينجز كل من تسول له نفسه الادعاء على غيره بالباطل.

الخاتمة.

وتشمل أهم النتائج، والتوصيات:

(أ) النتائج:

- ١- إنّ الدعوى الكيدية هي دعوى يقيمها المدعي من غير حق، بل يطالب بأمر لا حق له فيه في مجلس القضاء.
- ٢- يشتمل تاريخ المسلمين على عدد قليل من الدعاوى الكيدية.
- ٣- تعود أسباب الدعوى الكيدية في الوقت الحاضر إلى:
 - ضعف الوازع الديني، وتدني قيم الأخلاق لدى المدعي.
 - الرغبة في الاستيلاء على ما عند الناس؛ ظلماً وبهتاناً.
 - قصد الإيذاء وإلحاق الضرر المادي والمعنوي بشخص معين.
 - عدم جدوى بعض العقوبات في ردع المدّعين كيدياً.
- ٤- عالج الإسلام الدعاوى الكيدية بخطوات منها:
 - ترسيخ عقيدة التوحيد في نفس المسلم.
 - الحث على الأخلاق الإسلامية.
 - التحقق من صدق أو كذب الدعوى.
 - التحذير من العقوبة الأخروية للدعوى الكيدية.

- إيقاع العقوبة بالمدعي إذا ظهر كذبه، ويحق للمدعي عليه المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب الدعوى الكيدية.

ب) التوصيات

- ١- تعديل الرسوم القضائية؛ لمنع القضايا الكيدية.
- ٢- تعويض ما أصاب المدعي عليه من أضرار مادية ومعنوية بسبب الدعوى الكيدية، وتحميل المدعي كامل النفقات.

الهوامش.

- (١) أحمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية -بيروت، ج١، ص١٩٤.
- (٢) الفيومي، المرجع السابق، ج١، ص١٩٥.
- (٣) الفيومي، المرجع السابق، ج١، ص١٩٥.
- (٤) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر-بيروت، ١٤١٤هـ، ج١٤، ص٢٥٧.
- (٥) الفيومي، مرجع سابق، ج١، ص١٩٤.
- (٦) ابن منظور، مرجع سابق، ج١٤، ص٢٦١.
- (٧) محمد بن محمد البارتني، العناية شرح الهداية، دار الفكر، (د.ط.)، (د.ت.)، ج٨، ص١٥٢.
- (٨) ملا خسرو محمد بن فرامرز بن علي، درر الحكام شرح غرر الأحكام ومعه شرح الشرنبلالي، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط.)، و(د.ت.)، ج٢، ص٣٢٩.
- (٩) محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع -الأردن، ص٧٨.
- (١٠) أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، الفروق، (د.ط.)، (د.ت.)، ج٤، ص٧٢.
- (١١) محمد نعيم ياسين، مرجع سابق، ص٧٩.
- (١٢) أحمد بن محمد الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المكتبة التجارية الكبرى، بيروت، ١٣٥٧هـ-١٩٨٣م، ج١٠، ص٢٨٥.
- (١٣) محمد نعيم ياسين، مرجع سابق، ص٨١.
- (١٤) الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ج١٠، ص٢٨٥.
- (١٥) أبو محمد عبد الله بن محمد بن قدامة، المغني، مكتبة القاهرة، (د.ط.)، ج١٠، ص٢٤٢.
- (١٦) محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى، ص٨١-٨٢.
- (١٧) ينظر: محمد نعيم ياسين، المرجع السابق، ص٨٢.
- (١٨) محمد نعيم ياسين، المرجع السابق، ص٧٨.
- (١٩) محمد نعيم ياسين، المرجع السابق، ص٨٢.

- (٢٠) محمد نعيم ياسين، المرجع السابق، ص ٨٢.
- (٢١) الفيومي، المصباح المنير، ج ٢، ص ٥٤٥.
- (٢٢) إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ج ٢، ص ٨٠٧.
- (٢٣) إبراهيم مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٠٦.
- (٢٤) الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المكتبة العصرية - بيروت - صيدا، (٥)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج ١، ص ٢٧٦.
- (٢٥) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ج ٥، ص ١٤٩.
- (٢٦) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، مكتبة الآداب - القاهرة، (ط ١)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ٢٠٧.
- (٢٧) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ط ١)، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ١٨٩.
- (٢٨) المناوي، زين الدين محمد، عبد الرؤوف بن تاج، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، (ط ١)، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ٢٨٦.
- (٢٩) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، (ط ١)، ١٤١٢هـ، ص ٧٢٨.
- (٣٠) عبد الله بن محمد بن سعد، الكاشف شرح نظام المرافعات الشرعية السعودية، دار فرحون، ج ١، ص ٥١.
- (٣١) أخرجه البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب نسبة اليمن الى إسماعيل، (ط ١)، ١٤٢٢هـ، حديث رقم، ٣٥٠٨ ج ٤، ص ١٨٠. ومسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، حديث رقم ٦١، ج ١، ص ٧٩. وابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، حديث رقم ٢٣١٩، كتاب الأحكام - باب من ادعى ما ليس له وخاصم فيه، ج ٢، ٧٧٧. القزويني
- (٣٢) أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ط ٢)، ١٣٩٢م، ج ٢، ص ٥٠.
- (٣٣) أخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الرسالة العالمية، (ط ١)، ٢٠٠٩هـ، حديث رقم ٣٥٩٧، ج ٥، ص ٤٥٠. والألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتبة الإسلامية، رقم ٦١٩٦، ج ٢، ص ١٠٦٥/١٠٦٦ وقال عنه: حديث صحيح.
- (٣٤) ينظر: العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير، عون المعبود شرح سنن أبي داود ومعه حاشية ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط ٢)، ١٤١٥هـ، ج ١٠، ص ٥.
- (٣٥) أخرجه أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، دار الرسالة العالمية، (ط ١)، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، حديث رقم ٢٣٢٠، ج ٣، ٤١٥. قال عنه شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.
- (٣٦) العظيم آبادي، عون المعبود، ج ١٠، ص ٥.
- (٣٧) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشهادات - باب ما قيل في شهادة الزور، حديث رقم ٢٦٥٣، ج ٣، ص ١٧١. ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر و أكبرها، حديث رقم (٨٨)، ج ١، ص ٩١.

- (٣٨) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج٢، ص٨٢.
- (٣٩) ينظر: ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ص ١٢٠، ولم أجد هذه القصة إلا في الطرق الحكيمة لابن القيم.
- (٤٠) فخري أبو صفية، طرق الأثبات في القضاء الإسلامي، (ط١)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص١٥٨-١٦١.
- (٤١) ينظر: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، قال أبو نعيم: رواه حسان وخالد بن معدان ومرسلا موقوفا، ووصله مرفوعا يزيد بن أبي زياد وموسى الصغير بن عبد الرحمن بن سابط الجمحي، ج١، ص٢٤٥. وابن هشام المعافري أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج٣، ص١٥٨. وعبد الرحمن رأفت الباشا، صور من حياة الصحابة، دار النفائس للطباعة والنشر، (ط١)، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص١٣، ١٢.
- (٤٢) أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء، ج١، ص٢٤٦.
- (٤٣) القصة في: البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم (٧٥٥)، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت، ج١، ص١٥١. ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، ج١، ص٣٣٤.
- (٤٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩، ج٢، ص٢٣٩، ٢٤٠.
- (٤٥) صالح بن محمد السويدان، الدعاوى الكيدية في الفقه والنظام السعودي، ص٣٥.
- (٤٦) قضاة ومحامون" الدعوى الكيدية" صوت الضعف وللمتضرر الحق في التعويض، صحيفة المدينة السعودية، ١٥ مايو ٢٠١٥.
- (٤٧) إبراهيم الحسيني، الدعاوى الكيدية في المحاكم...التعزيز والتعويض المالي يحلان المشكلة، العدد ١٥٢٦٥-١٠ إبريل ٢٠١٠م.
- (٤٨) صالح بن محمد السويدان، الدعاوى الكيدية في الفقه والنظام السعودي، ص٢٢.
- (٤٩) ينظر: صالح بن محمد السويدان، المرجع السابق، ص٢٥-٢٩.
- (٥٠) صالح بن محمد السويدان، الدعاوى الكيدية في الفقه والنظام السعودي، ص٣٤.
- (٥١) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو بيان خصاله، حديث رقم ٩، ج١، ص٣٦. والنسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الصغرى، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، (ط٢)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ج٨، ص٩٧.
- (٥٢) صالح بن محمد السويدان، الدعاوى الكاذبة، ص٣٢.
- (٥٣) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾، ج٨، ص٢٥.
- (٥٤) القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأتصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج١٦، ص٢٠٥. وينظر عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، لباب النقول في أسباب النزول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج١، ص١٨٠.
- (٥٥) عبد الله سعد، الكاشف شرح المرافعات السعودي، ج١، ص٥٣. وسعد بن ناصر الشترى، الشكوى الكيدية وما يترتب عليها من عقوبات، رابطة العالم الإسلامي في المجمع الفقهي الإسلامي، الدورة الثانية والعشرون للمجمع المنعقدة في مكة المكرمة، ص٧.

- (٥٦) علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، دار الجيل، (ط١)، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ج٤، ص٢١٧.
- (٥٧) الشنري، الشكوى الكيدية، ص٧، وينظر عبد الله سعد، الكاشف في شرح المرافعات، ج١، ص٥٣.
- (٥٨) أبو عبد الله محمد بن محمد (أمير الحاج)، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، (ط٢)، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ج٣، ص٣٣٥.
- (٥٩) مصطفى سعد الرحيباني، مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، (ط٢)، ١٤١٢هـ-١٩٩٤م، ج١، ص٣٩٢.
- (٦٠) سعد الشنري، الشكوى الكيدية، ص٨.
- (٦١) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (ط١)، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ج٧، ص٢٩٩-٣٠٠.
- (٦٢) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، دار ابن حزم، (ط١)، ج١، ص٧٤٩.
- (٦٣) ابن القيم، الطرق الحكمية، ص٣٠٦.
- (٦٤) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، حديث رقم ٢٥٧٧، ج٤، ص ٩٩٤.
- (٦٥) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب من أقام البيعة بعد اليمين، حديث رقم ٢٦٨٠، ج٣، ص ١٨٠.
- ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة، حديث رقم ١٧١٣، ج٣، ص ٣٣٧.
- (٦٦) ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ج٢، ص ١٠٨١.
- (٦٧) منصور البهوتي، كشف القناع، دار الكتب العلمية ن ج٦، ص ١٢٨.
- (٦٨) ابن فرحون إبراهيم بن علي، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، (ط١) ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ج١، ص ٥١.
- (٦٩) أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتبة الإسلامية، بيروت - دمشق، (ط٣)، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ج١١، ص ١٤٤.
- (٧٠) أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ج٣٥، ص ٣٩٦-٣٩٧.
- (٧١) الطرابلسي أبو الحسين علاء الدين، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، (د.ط.)، (د.ت.)، ج١، ص ١٧٨.
- (٧٢) البهوتي، كشف القناع، ج٦، ص ١٢١. وينظر عبد الكريم محمد، العزيز شرح الوجيز، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (ط١)، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ج١١، ص ٢٨٧.
- (٧٣) علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، (ط٢)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ج٧، ص ٦٣.
- (٧٤) الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة، فصل ٢٣٢ كيد.
- (٧٥) السرخسي محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، (د.ط.)، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ج٢٦، ص ٨١.
- (٧٦) الحطاب أبو عبد الله محمد بن محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، (ط٣)، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ج٦، ص ٣٠٦.
- (٧٧) علي الخفيف، الضمان في الفقه الإسلامي، القاهرة-دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م، ص ٤٥.
- (٧٨) السرخسي، المبسوط، ٢٦، ص ٨١.
- (٧٩) الحطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص ٣٠٦.

- (٨٠) علي الخفيف، الضمان في الفقه الاسلامي، ص ٤٥.
- (٨١) زكريا بن محمد الأنصاري، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ج ٢، ص ١٧٣.
- (٨٢) وهبة الزحيلي، نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية والجناحية في الفقه الاسلامي، دمشق- دار الفكر، ١٩٩٨م، ص ٥٤.
- (٨٣) محمد فوزي فيض الله، نظرية الضمان في الفقه الاسلامي، (ط١)، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، مكتبة التراث الإسلامي الكويت، ص ٩٢.
- (٨٤) فتحي الدريني، نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الاسلامي، مؤسسة الرسالة، (ط١) ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م والطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص ٢٩٠.
- (٨٥) وهبة الزحيلي، نظرية الضمان، ص ٥٤.
- (٨٦) وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي وأدلته، دار الفكر، سوريا-دمشق، الطبعة الرابعة، ج ٤، ص ٢٨٦٢.
- (٨٧) محمد فوزي، نظرية الضمان، ص ٩٢.
- (٨٨) فتحي الدريني، نظرية التعسف، ص ٢٩٠.
- (٨٩) أخرجه ابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم ٢٣٤٠، ج ٢، ص ٧٨٤. والدارقطني أبو الحسن علي بن عمر، سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، (ط١)، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، كتاب الأقضية والأحكام، باب في المرأة تقتل إذا ارتدت، حديث ٤٥٣٩، ج ٥، ص ٤٠٧. وصححه الألباني محمد ناصر، ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، رقم ٨٩٦، ج ٣، ص ٤٠٨.
- (٩٠) زين الدين عبد الرحمن أحمد بن رجب، جامع العلوم والحكم، مؤسسة الرسالة - بيروت، (ط٧)، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ج ٢، ص ٢١٢.
- (٩١) محمد سنان جلال، التعويض المادي عن الضرر الأدبي أو المادي غير المباشر الناتج عن الجناية أو الشكوى الكيدية، كلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء، ص ٤١.
- (٩٢) أخرجه أبو بكر عبد الرزاق بن همام، المصنف، المكتب الاسلامي - بيروت، (ط٢)، ١٤٠٣م، باب من أفرعه السلطان، برقم ١٨٠١٠، ج ٩، ص ٤٥٨. قال عنه ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي: وهذا منقطع؛ لأن الحسن لم يدرك عمر بن الخطاب، إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبية، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ج ٢، ص ٢٨٢.
- (٩٣) محمد سنان، التعويض المادي عن الضرر الأدبي، ص ٤٧.
- (٩٤) محيي الدين النووي، المجموع، دار الفكر، ج ١٩، ص ١١.